

## الأسئلة الشائعة والمتكررة حول الدليل الإرشادي بشأن الإبلاغ عن العمليات المشبوهة

(1) في ما يتعلق بتقديم نموذج الإبلاغ عن العمليات المشبوهة/ تقرير الاشتباه (STR) خلال (3) أيام عمل من التاريخ الذي يحدده مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال (MLRO)، سيكون من الصعب للغاية على الكيانات الملزمة بالإبلاغ ("الكيانات المبلّغة") الالتزام بهذا المطلب، إذ يتعين عليها تزويد وحدة المعلومات المالية ("الوحدة") بكافة المستندات الداعمة. هل ينبغي على الكيانات المبلّغة تقديم جميع المستندات الداعمة بالطريقة نفسها التي تقدم بها تقرير الاشتباه؟

كلا. المستندات الداعمة ليست مرفقات إلزامية بتقرير الاشتباه. تعتبر فترة (3) أيام المخصصة لتعبئة نموذج الإبلاغ، كافية نسبياً لإعداد تقرير الاشتباه وتقديمه إلى الوحدة. من المهم إبلاغ الوحدة بأي معاملة مشبوهة، حتى عند عدم توفر المستندات الداعمة، حيث أن إبلاغ الوحدة بوجود أي معاملة مشبوهة /حساب مشبوه، سيجب لها ممارسة صلاحياتها، بما في ذلك طلب تجميد الحسابات، أو طلب معلومات إضافية من الكيان المبلّغ أو أي كيانات أخرى.

عند تقديم تقرير اشتباه، ينبغي على الكيانات المبلّغة توفير الأسباب المعقولة التي دعت للاشتباه، حتى تتمكن الوحدة من تحديد الإجراءات الأولية بشكل مناسب وصحيح. بالإضافة إلى ذلك، يُتوقع عادة من الكيانات المبلّغة أن تقوم بإجراءات الفحص والتحقق من المعلومات الأساسية لأي حالة إنذار داخلية قبل أن تستنتج وجود اشتباه محتمل ذات الصلة. يمكن، متى أمكن أو عند الاقتضاء، إرفاق المستندات التي تم استخدامها في التحقق من المعلومات الأساسية، بالتقرير الذي سيتم تقديمه.

تم تحديد مدة زمنية أقصر للإبلاغ عن أي حالات اشتباه ذات الصلة بالإرهاب أو بتمويل الإرهاب، نظراً لخطورة الاشتباه والعواقب المرتبطة بهذه الجرائم مقارنة بغسل الأموال والجرائم الأصلية الأخرى. ومع ذلك، لا يُشترط تقديم المستندات الداعمة مع تقرير الاشتباه.

(2) كيف تمثل الكيانات المبلّغة بمطلب رفع تقرير اشتباه كل 30 يوماً بعد رفع تقرير الاشتباه الأولي، في حال استمرار المشتبّه به بإجراء المعاملات المشبوهة بالطريقة نفسها؟

إن القاعدة العامة التي تقضي بالإبلاغ عن المعاملات المشبوهة إلزامية في كل مرة يقوم فيها العميل بإجراء أي معاملة مشبوهة، بغض النظر عن عدد المعاملات. ومع ذلك، بهدف تقادي الإبلاغ المتكرر، يتعين على الكيان المبلّغ رفع تقرير اشتباه بالعمل نفسه مرة كل 30 يوماً، شرط أن يواصل هذا العميل إجراء المعاملات بطريقة مشابهة للطريقة التي أدت إلى الاشتباه الأولي للكيان المبلّغ. حيث أن رفع تقرير اشتباه بالعمل نفسه كل 30 يوماً، سيجب للوحدة تقييم خطورة الوضع على نحو أفضل.

إذا قام العميل المشتبه به بنمط مختلف من السلوك المشبوه، يتعين عندها على الكيان المبلغ تقديم تقرير اشتباه خلال 3 أيام، حتى لو لم تمر فترة 30 يوماً. يمكن بعد ذلك تقديم التقارير اللاحقة عن العميل نفسه مرة كل 30 يوماً، ما لم يقم هذا العميل مجدداً بنمط مختلف من السلوك المشبوه، وفي هذه الحالة يجب على المؤسسة المالية تقديم تقرير اشتباه خلال 3 أيام، حتى لو لم تمر فترة 30 يوماً.

تجدر الملاحظة أنه يجوز أن يقوم العميل بأي معاملة يعتبرها الكيان المبلغ مشبوهة استناداً إلى معايير محددة مسبقاً لرصد نشاط العميل، إنما يتبين له أن المعاملات اللاحقة التي يقوم بها العميل تتدرج تحت السلوك العادي. في مثل هذه الحالة، لا داعي أن يقوم الكيان المبلغ بتقديم تقارير اشتباه إضافية عن العميل. يجب رفع تقرير اشتباه شهري فقط عن العملاء الذين يواصلون إجراء المعاملات المشبوهة بعد تقديم التقرير الأولي إلى الوحدة، لإعلامها باستمرار السلوك المشبوه أو انتهائه.

### (3) ما هي العوامل التي تؤدي إلى الاشتباه بتمويل الإرهاب؟

ينبغي على الكيانات المبلّغة الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة التي تشمل أي فرد (أفراد) أو كيان (كيانات) تحدده وسائل الإعلام و / أو قوانين العقوبات على أنه مرتبط بمنظمة إرهابية أو أنشطة إرهابية، كالفرد/ الكيان المدرج على قائمة العقوبات الخاصة بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والقائمة الوطنية للتصنيفات الإرهابية الخاصة باللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب في دولة قطر.

ينبغي على الكيانات المبلّغة تقديم تقرير عن أي معاملات مشبوهة تم إجراؤها أو محاولة إجراؤها، بصرف النظر عن المبلغ، والتي يُشتبه ارتباطها بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو أي نشاط إجرامي.

### (4) هل يتعين على الكيانات المبلّغة تقديم تقرير اشتباه بأي معاملات تشتمل على

أشخاص خاضعين للعقوبات من قبل دول/ ولايات قضائية أخرى؟

ينبغي على الكيانات المبلّغة الإبلاغ عن المعاملات التي تشمل أي فرد (الأفراد) أو كيان (كيانات) مدرج على قوائم عقوبات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (أوفاك) التابع لوزارة الخزانة الأمريكية، أو الاتحاد الأوروبي، أو المملكة المتحدة.

### (5) كيف ستعلم الوحدة أن تقرير الاشتباه قد تم تقديمه في الوقت المناسب - خلال 3 أيام

عمل من تاريخ تحديد الكيان المبلغ أن المعاملة مشبوهة؟

تعمل الوحدة عن كثب مع الجهات الرقابية (مصرف قطر المركزي/ هيئة تنظيم مركز قطر للمال، وهيئة قطر للأسواق المالية). تقوم الوحدة بإبلاغ الجهات الرقابية بأي شكوك حول امتثال الكيانات المبلّغة لالتزاماتها بموجب القانون، بما في ذلك مدى التزامها بتقديم تقارير الاشتباه بالوقت المناسب. يُتاح للجهات الرقابية خلال الزيارات التفتيشية الميدانية، التحقق من

وقت تقديم تقارير الاشتباه. يجوز للجهات الرقابية إبلاغ الوحدة بالنتائج التي توصلت إليها بشأن امتثال هذه الكيانات المبلّغة.

(6) في حال تقديم تقرير اشتباه، ماذا لو كانت بعض حقول تقرير الاشتباه لا تنطبق على الكيان الخاص بي؟

تدرك الوحدة أن الحقول في تقرير الاشتباه لا تنطبق جميعها على كافة الكيانات المبلّغة. يجب أن تبذل الكيانات المبلّغة جهداً لتعبئة جميع الحقول ذات الصلة في النموذج، وتوفير أكبر قدر من المعلومات المتاحة لوصف جميع العوامل أو الظروف غير العادية التي أدت إلى الاشتباه. إذا كان هناك أي مشكلة تحول دون تقديم تقرير الاشتباه، يجب على الكيان المبلّغ الاتصال بالوحدة على الفور.

(7) هل ينبغي على الكيانات المبلّغة الإبلاغ عن محاولة إجراء معاملة تم حظرها أو رفضها من قبل البنك لأن الشركة أو الفرد مدرج على قائمة العقوبات؟

نعم، ينبغي على الكيانات المبلّغة تقديم تقرير اشتباه عن كل المعاملات التي تم إجراؤها وتلك التي تم محاولة إجراؤها، إلى جانب التزام إبلاغ الجهات الأخرى بأن المعاملات محظورة أو مرفوضة.

(8) هل يجب توقيع تقرير الاشتباه من قبل مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال (MLRO)، أو نائبه، أو الممثل المفوض حسب الأصول عن الكيان المبلّغ؟

إذا تم تقديم تقرير اشتباه إلى الوحدة عن طريق مندوب/ مرسل، يجب عندها توقيع التقرير من قبل مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال أو نائبه أو الممثل المفوض حسب الأصول عن الكيان المبلّغ. فالتوقيع هو دليل على أن التقرير الذي تم تقديمه إلى الوحدة معتمد من قبل الكيان المبلّغ.

ومع ذلك، إذا تم تقديم تقرير الاشتباه عبر نظام الإبلاغ الإلكتروني (E-STR) الخاص بالوحدة، يُفترض عندها أن التقرير معتمد بحسب الأصول من قبل مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال ليتم تقديمه إلى الوحدة.

(9) هل ستتلقى الكيانات المبلّغة أي إقرار بالاستلام بعد تقديم تقرير الاشتباه؟

نعم، ستتلقى الكيانات المبلّغة إقراراً من الوحدة بأنه تم استلام التقرير. إذا تم تقديم تقرير الاشتباه عبر نظام الإبلاغ الإلكتروني الخاص بالوحدة، فسيتم إرسال إقرار الاستلام إلكترونياً. في حال تم تقديم التقرير عن طريق مندوب/ مرسل، فسيقوم قسم الاستقبال والأرشيف في الوحدة بإقرار الاستلام. يتضمن إقرار الاستلام تاريخ ووقت استلام الوحدة للتقرير.

(10) نحتاج إلى تغذية عكسية من الوحدة لحماية الكيانات المبلّغة. ما هو الإطار الزمني الذي ستقوم خلاله الوحدة بالرد على الكيانات المبلّغة؟

بصرف النظر عن إقرار استلام الوحدة للتقرير (السؤال رقم 8 أعلاه)، يجوز أيضا للكيانات المبلّغة استلام تغذية عكسية عامة من الوحدة على النحو التالي:

- قد تتلقى الكيانات المبلّغة ردا من الوحدة على مراحل مختلفة من دورة تقديم تقرير الاشتباه- أي خلال تلقي التقرير، خلال المصادقة على صحة المعلومات وتقييم خطورة الاشتباه، وخلال مرحلة التحليل.
  - عند الاستلام، ستؤكد الوحدة استلامها للتقرير في التاريخ والوقت المحدد. وسيقوم قسم الاستقبال والأرشيف في الوحدة بختم تاريخ ووقت استلام التقرير. كما سيتم التذكير بوجود عدم إفشاء واقعة تقديم تقرير اشتباه لتفادي تنبيه العملاء.
  - تتولى إدارة ضبط الجودة والتهنية التحقق من صحة المعلومات وتقييم مدى خطورة الاشتباه. خلال مرحلة التحقق من تقرير الاشتباه يتم التأكد من أن المعلومات كاملة، وأنه تم تقديم التقرير بالشكل المناسب- أي أنه تم تعبئة كافة الحقول الإلزامية، وتم تقديم التقرير خلال المدة الزمنية المحددة من قبل الوحدة، وأنه تم توقيع التقرير من قبل المسؤول المفوض عن الكيان المبلّغ.
  - يجوز تصنيف تقرير الاشتباه على أنه ذات خطورة عالية، متوسطة أو منخفضة. عند تصنيف التقرير على أنه ذات "خطورة أو أولوية متوسطة"، يجوز للوحدة التواصل مع الكيان المبلّغ وطلب إمكانية إخضاع المشتبه به موضوع تقرير الاشتباه للمراقبة المستمرة وإجراء العناية الواجبة المعززة تجاهه.
  - عند تصنيف تقرير الاشتباه على أنه ذات "خطورة أو أولوية عالية"، تقوم كل من إدارة التحليل وإدارة التوزيع بإجراء مزيد من التحليل لتقارير الاشتباه. وعليه، يجوز للوحدة طلب معلومات إضافية من الكيانات المبلّغة حول التقارير ذات الصلة.
- يجوز أيضا للوحدة، من وقت إلى آخر، توفير التغذية العكسية إلى فئة معينة من الكيانات المبلّغة بحسب حاجتها إلى هذه التغذية العكسية، أو إلى كافة الكيانات المبلّغة، من خلال منشورات صادرة عن الوحدة أو حوارات أو منتديات أو اجتماعات، بحسب الحالة.
- لا يمكن للوحدة الكشف عن الإجراءات التي تم اتخاذها والمرتبطة بعمليات التحليل والتحقيق والملاحقة القضائية الجارية، أو ما إذا تم اتخاذ أي من إجراءات المتابعة هذه.

(11) هل يتوقع أن تقوم الكيانات المبلّغة بتصنيف مدى خطورة تقرير الاشتباه؟ لا تتوقع الوحدة من الكيانات المبلّغة تصنيف مدى خطورة تقرير الاشتباه- خطورة منخفضة، متوسطة أو عالية. تقوم الوحدة بتصنيف تقارير الاشتباه لتحديد تلك التي تتطلب الأولوية في عملية التحليل. غير أن الوحدة تتوقع من الكيانات المبلّغة الإشارة إلى ما إذا كانت المعاملة التي تم الإبلاغ عنها في تقرير الاشتباه ترتبط بغسل الأموال، أو تمويل الإرهاب، أو أي نوع اشتباه آخر (الحقل 2-2)، وتوفير المعلومات والتفاصيل التي تم على أساسها تقديم تقرير الاشتباه.

(12) كيف يتم تحديد تقارير الاشتباه التي تتطلب الأولوية؟  
يتم تحديد الأولوية على أساس المخاطر المرتبطة بالمعاملات التي تم الإبلاغ عنها. تستخدم الوحدة إطار تقييم المخاطر الذي تعتمده مجموعة العمل المالي فاتف، والذي يحدد المخاطر كوظيفة من ثلاثة عوامل: التهديد، موطن الضعف، والنتيجة.  
عند تطبيق هذا الإطار، ينص الدليل الإرشادي للإبلاغ عن المعاملات المشبوهة الصادر عن الوحدة، على أنه عند الاشتباه في أن المعاملة مرتبطة أو تستخدم في أعمال إرهابية أو من قبل منظمات إرهابية، ينبغي عندها رفع تقرير الاشتباه خلال 24 ساعة من تحديد المؤسسة المالية بأن المعاملة مشبوهة.

(13) هل ينبغي على الكيانات المبلّغة انتظار التغذية العكسية من الوحدة حول ما إذا كان ينبغي إغلاق حساب، أو وقف معاملة، أو إنهاء علاقة عمل؟ كيف ينبغي على الكيانات المبلّغة التعامل مع العملاء بعد تقديم تقرير اشتباه؟  
لا تتمتع الوحدة بأي سلطة بموجب القانون تخولها وقف المعاملة، أو طلب من الكيان المبلّغ إقفال حساب أو إنهاء علاقة عمل مع العميل، إذ يقع على الكيان المبلّغ مسؤولية اتخاذ قرار حصر أو إنهاء علاقة العمل مع العميل. غير أنه إذا قرر الكيان المبلّغ حصر أو إنهاء علاقة العمل، يجب أن يتأكد عندها من عدم تنبيه العميل عن غير قصد بأنه تم تقديم تقرير اشتباه عنه إلى الوحدة.

(14) هل يجب تقديم جميع تقارير الاشتباه باللغة العربية وفقاً للقانون رقم 9 لعام 2019م؟  
دعماً لمنطوق أحكام القانون رقم 7 لسنة 2019 الذي يقضي بحماية ودعم اللغة العربية فإنه يفضل أن يتم تقديم تقارير الاشتباه باللغة العربية.

(15) ما هو قيد المنشأة (الحقل 5-5)؟  
قيد المنشأة هو القيد الذي يخصص للكيان القانوني المؤسس في قطر والذي يتيح له مزاوله نشاطه التجاري. تجدر الملاحظة أن الكيانات القانونية عادة ما يكون لديها رقم تعريف: السجل التجاري وقيد المنشأة. يُعدّ توفير هذه المعلومات أمراً إلزامياً لأي كيان قانوني مؤسس في قطر.

(16) هل قيد المنشأة (الحقل 5-5) هو نفسه رقم التسجيل (الحقل 5-6)؟  
كلاهما قيد المنشأة هو القيد الذي يخصص للكيان القانوني المؤسس في قطر والذي يتيح له مزاوله نشاطه التجاري. في حين أن رقم التسجيل هو الرقم الذي يخصص للكيان القانوني المؤسس خارج قطر والذي مُنح ترخيصاً لمزاوله العمل في قطر. يُعدّ توفير معلومات عن رقم التسجيل أمراً إلزامياً لأي كيان قانوني أجنبي مُنح ترخيصاً لمزاوله العمل في قطر.

(17) هل ينبغي أن تذكر الكيانات المبلّغة تفاصيل رخصة القيادة؟  
نعم. ينبغي على الكيان المبلّغ تقديم تفاصيل رخصة القيادة إلى الوحدة عند توفرها. يجب على الكيانات المبلّغة تقديم أكبر قدر ممكن من المعلومات إلى الوحدة عن الأشخاص المشتبه بهم الذين تم الإبلاغ عنهم في تقرير الاشتباه حيث أن ذلك يمكن أن يساعد الوحدة في عملية التحليل.

(18) هل ينبغي على الكيانات المبلّغة إدراج تفاصيل الحساب المصرفي أو المعلومات الخاصة بحساب الشركة؟

بحسب نوع الكيان المبلّغ، يجب تقديم تفاصيل الحساب المصرفي أو المعلومات الخاصة بحساب الشركة إلى الوحدة. تُعتبر العديد من المعلومات الخاصة بالحساب المصرفي أو حساب الشركة على أنها معلومات إلزامية يجب تقديمها إلى الوحدة عند تقديم تقارير الاشتباه.

(19) عند تحديث بيانات مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال ، هل يجب إرسال المعلومات المحدثة إلى هيئة قطر للأسواق المالية- الجهة الرقابية، أو إلى اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أو إلى وحدة المعلومات المالية؟

حتى يتسنى لها تقديم تقارير الاشتباه إلى الوحدة، وبدون الإخلال بالمتطلبات الاحترازية من قبل الجهات الرقابية المعنية، ينبغي على الكيانات المبلّغة تزويد الوحدة بمعلومات الاتصال الخاصة بمسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال، ونائبه، و/أو الممثلين المفوضين عن الكيان المبلّغ. كما ينبغي أن تقوم بإبلاغ الوحدة فور تغيير مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال ، ونائبه، و/أو الممثلين المفوضين ذات الصلة.